الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية

التصدي للمعلومات المُضللة المُنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي

نتائج تحليل تجميعي للأدلة العلمية

ملخص موجَّه لصنّاع السياسات 2026-2

DOI: 10.61452/QXAF2136رقم

أ. هيراسيمنكا، س. فالينزويلا، ش. بوليان، ف. إيسر، ل. م. جيفن
س. ليفاندوفسكي، إ. م. نافارو-لوبيز، ب. ن. هوارد

International Panel on the Information Environment

التصدي للمعلومات المُضللة المُنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي

نتائج تحليل تجميعي للأدلة العلمية

ملخص موجَّه لصنّاع السياسات 2026-2

طريقة الاقتباس:
International Panel on the Information Environment [A. Herasimenka, S. Valenzuela, S. Boulianne, F. Esser, L. M. Given, S. Lewandowsky, E. M. Navarro-López, P. N. Howard (eds.)], "Responding to Generative AI Misinformation: Results from a Meta-Analysis of Scientific Evidence," Zurich, Switzerland: IPIE, 2026. Summary for Policymakers, SFP2026.2, doi: .10.61452/ZKHB1792

الملخص

لقد باتت أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) قادرة اليوم على إنتاج كميات هائلة من النصوص والصور والمقاطع الصوتية والمرئية المُضللة بسرعة فائقة باستخدام أدوات متاحة ويسهل الوصول إليها. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة لدى صنّاع السياسات؛ إذ يمكن تصميم المحتوى الزائف أو المُضلل بما يتناسب مع فئات محددة من الجمهور، كما يمكن لهذا المحتوى أن ينتشر بسرعة ويحاكي أساليب التواصل الحقيقية، مما يجعل من الصعب على الأفراد التمييز بين الحقيقة والزيف.

يُلخّص هذا التقرير الموجّه لصنّاع السياسات النتائج الرئيسية الواردة في التقرير التجميعي (SR2026.2) الصادر عن الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE) حول آثار المعلومات المُضللة المُنتجة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، والتدابير الأكثر فعالية للحدّ من تأثيرها.

يستند هذا التقييم إلى تحليل تجميعي واسع النطاق للأدلة العلمية التجريبية، ويعتمد على 60 تقديرًا لتأثير التجارب العشوائية المضبوطة، المستقاة من 24 منشورًا علميًا خاضعًا لمراجعة الأقران، وشملت 33,801 مشاركًا، ونُشرت بين عامي 2018 و2025.

يخلص التقرير إلى أربع نتائج رئيسية:

1- تنطوي المعلومات المُضللة النصية المُنتجة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي حاليًا على مخاطر إقناعية أكبر من المعلومات المُضللة المرئية.

2- تستبعد قاعدة الأدلة الحالية معظم دول العالم؛ إذ تتركّز الأبحاث في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية وذات الدخل المرتفع، مما يترك فجوات معرفية كبيرة.

3- يتمثل التدخل الأكثر فعالية واتساقًا في تزويد المستخدمين بمعلومات تصحيحية وقائية تمكّنهم من تقييم الدقة والمصداقية بأنفسهم.

4- تكون فعالية وضع العلامات أو التنبيهات مرهونة باتساق تطبيقها؛ حيث إن تصنيف المحتوى يقلل عمومًا من مصداقيته المتصورة، لكن تأثيره يختلف اختلافًا كبيرًا تبعًا للطريقة التي تعتمدها الشركات في إنشاء هذه العلامات وتطبيقها.

تحمل هذه النتائج دلالات سياسية واضحة؛ إذ ينبغي لصنّاع السياسات إعطاء الأولوية للتصدي للمعلومات المُضللة النصية الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، ودعم توفير المعلومات التصحيحية الوقائية بوصفها استراتيجية أساسية، كما يجب التعامل مع تصنيف المحتوى باعتباره إجراءً يتطلب تصميمًا دقيقًا واختبارات مستمرة. ومن الضروري توسيع نطاق الأبحاث المستقلة ليشمل سياقات تتجاوز البلدان الناطقة بالإنجليزية ومرتفعة الدخل.

كما يُعدّ تمكين الباحثين من الوصول إلى بيانات المنصّات ونماذج الذكاء الاصطناعي أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز فهم الجمهور للمعلومات المُضللة الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، واختبار مدى فعالية التدابير الوقائية عمليًا.

المقدمة

تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) إنتاج نصوص وصور ومواد صوتية ومقاطع مرئية يصعب على الناس أحيانًا تمييزها عن المحتوى الذي ينتجه البشر. وقد أصبح المحتوى المُولّد بالذكاء الاصطناعي واسع الانتشار، وظهر في الانتخابات في مختلف دول العالم — وغالبًا ما يكون مصدره جهات مجهولة أو خبيثة — كما بات يؤثر بصورة متزايدة في تصورات الرأي العام في مجالات مثل الصحة العامة والنزاعات والأسواق، وما يترتب على ذلك من آثار ملموسة في الواقع [1]. تشمل هذه الأنظمة نماذج لغوية ضخمة لتوليد النصوص، وأدوات لتوليف الصور والصوت، وأنظمة إنشاء المقاطع المرئية، كما يمكنها إنتاج محتوى مُضلل أو ضار، مثل الأخبار الزائفة والشائعات والدعاية السياسية والتزييف العميق. ويُشار إلى هذه الظواهر مجتمعة في هذا التقرير باسم المعلومات المُضللة.

يُسلّط هذا الملخص الموجّه لصنّاع السياسات الضوء على النتائج الرئيسية لتحليل شامل للأدلة التجريبية المتعلقة بتأثير تعرّض الأفراد للمعلومات المُضللة التي يُنتجها الذكاء الاصطناعي التوليدي [2]، كما يُقيِّم التقرير إجراءين مضادين تدعمهما أدلة تجريبية كافية لتبرير مناقشتهما على مستوى السياسات العامة، وهما: المعلومات التصحيحية وتصنيف المحتوى. يؤكد التقرير على أهمية التجارب العشوائية المضبوطة؛ لأن هذه الدراسات توفر مقارنات أكثر موثوقية بين التجارب المختلفة، وتمكّن من تقدير متوسط التأثيرات بصورة أكثر منهجية.

تشير الأدلة إلى أن بيئة المعلومات تشهد تطورًا متسارعًا؛ فقد توصل التقرير إلى أن ردود فعل الجمهور تجاه المعلومات المُضللة النصية والبصرية تتباين حاليًا بشكل واضح، كما خلص إلى أن قاعدة الأدلة الحالية ما زالت محدودة من حيث النطاق الجغرافي والأساليب البحثية. وفي الوقت نفسه، يُحدِّد التقرير استجابتين عمليتين يمكنهما الحدّ من المصداقية المتصورة للمعلومات المُضللة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع الإشارة إلى أن إحداهما تكون أكثر اتساقًا في فعاليتها من الأخرى.

لبناء قاعدة الأدلة هذه، تضمنت المراجعة البحث في قاعدتي بيانات ببليوغرافيتين رئيسيتين، هما "Scopus" و"Web of Science"، مع وضع توصيات الخبراء في الاعتبار، ودمج النتائج، وإزالة التكرارات، ثم فحص مجموعة نهائية تضم 6,952 منشورًا. وبعد الانتهاء من فحص معايير الأهلية وترميز النصوص الكاملة، استوفت 87 دراسة معايير المراجعة التفصيلية، وأسفرت عمليات إضافية للتحقق من التحيز، والفحص المنهجي، ومراجعة البروتوكولات وفقًا لتوصيات كوكرين (Cochrane)، عن اختيار مجموعة فرعية تضم 24 دراسة ذات صلة خاصة لإدراجها في التحليل الإحصائي. يستخدم التقرير التجميعي الرئيسي تحليلًا ثلاثي المستويات للتأثيرات العشوائية، كما يُقيِّم مخاطر التحيز باستخدام الأداة المُعدّلة لتقييم مخاطر التحيز في التجارب العشوائية. يُرجى الرجوع إلى التقرير التجميعي الكامل [2] للاطلاع على تفاصيل المنهجية الكاملة.

النتيجة رقم 1: المعلومات المُضللة النصية المنتجة بالذكاء الاصطناعي التوليدي هي التهديد الأكبر

النتيجة الرئيسية

تُشكّل المعلومات المُضللة النصية المُولّدة بالذكاء الاصطناعي التوليدي حاليًا مخاطر إقناعية أكبر من المعلومات المُضللة المرئية.

يكشف التقرير عن وجود فرق واضح في مستوى الثقة المتصور بين محتوى الذكاء الاصطناعي التوليدي النصي والمرئي، وتُظهر دراسات أحدث أن النصوص الزائفة المُولّدة بالذكاء الاصطناعي التوليدي غالبًا ما تُعتبر أكثر دقة ومصداقية من المعلومات الصحيحة. في الوقت نفسه، تُظهر الدراسات التي تتناول المعلومات المرئية المُضللة المُولّدة بالذكاء الاصطناعي، مثل التزييفات العميقة، أن هذا النوع من المحتوى غالبًا ما يُنظر إليه باعتباره أقل مصداقية من المعلومات الحقيقية. وفي الدراسات المرئية التي أُجريت بعد عام 2021، تشير التقديرات المُجمَّعة إلى حدوث انخفاض متوسط في مستوى المصداقية المتصورة.

لا يعني ذلك أن المعلومات المُضللة المرئية آمنة أو غير مُهمة؛ إذ لا يزال التزييف العميق ينطوي على مخاطر، ويشير التقرير إلى أن ردود فعل الجمهور قد تتغير مجددًا مع تحسّن أنظمة إنتاج المحتوى المرئي. ومع ذلك، تشير الأدلة الحالية إلى أن المعلومات المُضللة القائمة على النصوص تستحق اهتمامًا سياسيًا أكثر إلحاحًا. يُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية لأن الأنظمة التي تُركّز على النصوص تتميز بانخفاض تكلفتها، وقابليتها للتوسع، وسهولة تخصيصها، فضلًا عن تزايد اندماجها في واجهات البحث، وتطبيقات المراسلة، والواجهات الحوارية. ويشير التقرير إلى أن مخرجات الذكاء الاصطناعي التفاعلي قد تكون أكثر قدرة على الإقناع بشكل ملحوظ مقارنة بالرسائل الثابتة المُنشأة بالذكاء الاصطناعي، مما يوحي بأن التقديرات الحالية قد تكون متحفظة.

يُعدّ النمط العام للاستنتاجات التي تم التوصّل إليها قويًا بما يكفي لدعم رسالة سياسية واضحة مفادها: يكمن الخطر الأكثر إلحاحًا وتأثيرًا في الوقت الراهن في النصوص الزائفة أو المُضللة، وليس في التزييفات العميقة المرئية وحدها.

النتيجة رقم 2: هناك ثغرات في الأدلة العالمية

يؤكد التقرير بوضوح أن غالبية المنشورات التي خضعت للتحليل تُركّز على الدول الناطقة باللغة الإنجليزية وذات الدخل المرتفع، مثل النمسا وألمانيا وهولندا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتقتصر الأدلة الحالية على المقالات الكاملة المنشورة باللغة الإنجليزية، في حين لم تستوفِ خمسة منشورات خضعت للفحص بلغات أخرى معايير الأهلية. نتيجة لذلك، يظل الفهم الحالي للمعلومات المضللة المُنتجة بالذكاء الاصطناعي التوليدي متمركزًا في عدد محدود من الدول واللغات والبيئات الإعلامية.

يُعدّ هذا قصورًا كبيرًا؛ إذ يشير إلى أن صنّاع السياسات والجهات التنظيمية والباحثين والشركات لا يزالون يفتقرون إلى المعرفة الكافية بشأن كيفية انتشار المعلومات المُضللة المُنتجة بالذكاء الاصطناعي التوليدي في العديد من المناطق الأخرى. ويؤكد التقرير صراحةً أن هذا الأمر يخلق فجوة معرفية كبيرة تتجاوز نطاق البلدان واللغات القليلة التي تنشر أبحاثًا حول هذا الموضوع. وتكتسب هذه الفجوة أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات متعددة اللغات، وعمليات التنظيم العابرة للحدود، والجهود المبذولة لتطوير تدابير حماية فعّالة عبر مختلف اللغات والثقافات والأنظمة السياسية المختلفة.

النتيجة الرئيسية

تستبعد قاعدة الأدلة الحالية معظم دول العالم ولغاته من نطاق الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة الأدلة محدودة بسبب وتيرة التطور التكنولوجي السريعة؛ إذ يختبر العديد من التجارب أنظمة قديمة، مثل GPT-2، أو أدوات مبكرة مثل FaceSwap. يُحذِّر التقرير من أن الأبحاث العلمية غالبًا ما تتخلف عن مواكبة التكنولوجيا الحالية. ونتيجة لذلك، تستند السياسات في بعض الأحيان إلى أدلة مستمدة من أنظمة أقل تطورًا من تلك المتاحة حاليًا للاستخدام العام. وعليه، فإن إجراء أبحاث مستقلة تغطي سياقات أوسع يُعدّ ضرورة عملية لضمان توافر الأطر التنظيمية وآليات الحوكمة مع التكنولوجيا التي تُشكّل الخطاب العام.

النتيجة رقم 3: يمكن للتدابير التصحيحية الوقائية أن تساعد

تشمل المعلومات التصحيحية الوقائية التحذيرات التثقيفية الموجزة، والتذكيرات أو التنبيهات، وغيرها من الأساليب التي تهدف إلى تحصين المستخدمين قبل تعرّضهم لمحتوى قد يكون مُضللًا. على سبيل المثال، تتضمن بعض التدخلات تقديم شروحات موجزة حول كيفية تمكين تقنيات التزييف العميق من إجراء تعديلات واقعية على المقاطع المرئية، أو تذكير المستخدمين بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي قد تنتج معلومات خاطئة. وتهدف هذه الأساليب إلى تحسين قدرة المستخدمين على تقييم مدى موثوقية المحتوى.

في الدراسات التي أُجريت بعد عام 2020، يُظهر التقدير المُجمّع أن المعلومات التصحيحية الوقائية تقلل من تصورات المستخدمين بشأن دقة المعلومات المُضللة المُنتجة بالذكاء الاصطناعي التوليدي أو مصداقيتها أو قابليتها للقبول، مع حجم تأثير يتراوح بين الضعيف والمتوسط. تتسم هذه النتائج بدرجة عالية نسبيًا من الاتساق عبر الدراسات التي خضعت للمراجعة؛ حيث إن الاختلاف بين نتائجها منخفض، كما لوحظت التأثيرات الإيجابية عبر فئات سكانية متنوعة وتصميمات تجريبية مختلفة ضمن هذه المجموعة الفرعية من الأدلة.

النتيجة الرئيسية

تُعدّ المعلومات التصحيحية الوقائية التدخل الأكثر فعالية واتساقًا.

تشير هذه النتائج إلى أن مثل هذه التدخلات من المُرجَّح أن تظل فعّالة على المدى القريب، على الرغم من أن معظم الأدلة المتاحة تستند إلى دراسات أُجريت على أجيال سابقة من أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي.

يُسلّط التقرير الضوء أيضًا على ملاحظة مُهمة، ألا وهي: يظهر الأثر الإيجابي للمعلومات التصحيحية الوقائية بوضوح عندما يُطلب من الأفراد تقييم المحتوى من حيث دقته أو مصداقيته، وتكون الأدلة أقل اتساقًا عندما تقتصر الدراسات على قياس قدرة الأفراد على اكتشاف المحتوى المُضلل فحسب. وقد وجدت أبحاث سابقة حول التزييفات العميقة أن التحذيرات قد تؤدي أحيانًا إلى زيادة عدم الثقة في كلٍّ من مقاطع الفيديو الحقيقية والمُعدّلة على حدٍ سواء، ويتماشى هذا مع أحد الشواغل الأوسع نطاقًا في مجال أبحاث المعلومات المُضللة والسياسات المرتبطة بها؛ إذ غالبًا ما تهدف الروايات الكاذبة والدعاية في كثير من الأحيان إلى دفع الأفراد إلى فقدان الثقة في جميع المعلومات العامة. لذلك، ينبغي تصميم التدخلات بطريقة تُحسّن قدرة الأفراد على التمييز بين المحتوى الموثوق والمحتوى المُضلل.

تُعدّ المعلومات التصحيحية الوقائية من أكثر التدابير التي خضعت للاختبار، ويمكن تطبيقها عبر الإنترنت بسرعة نسبية، ولا سيّما على منصّات التواصل الاجتماعي. ومن أمثلة هذه التدابير: الإشعارات التي تُفيد بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي قد تُنتج أخطاءً، والشروحات التي تُوضِّح كيفية تمكين تقنيات التزييف العميق من

التلاعب الواقعي بمقاطع الفيديو، والمواد التثقيفية الموجزة التي تتناول ظواهر مثل الهلوسات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. وبحسب مجال التخصص العلمي، قد يُشار إلى هذه التدابير بمصطلحات مختلفة، مثل: الإرشاد، والتحصين المعرفي، والتوعية المُسبقة، والتهيئة المعرفية، أو الوسم التحذيري.

النتيجة رقم 4: علامات التصنيف تكون مجدية عندما يكون تطبيقها متسقًا

النتيجة الرئيسية

ما زال تصنيف المحتوى نهجًا واعدًا، ولكن فقط عندما يكون واضحًا ومتسقًا.

يشير تصنيف المحتوى إلى استخدام علامات موجزة مرئية أو نصية أو متعددة الوسائط تُرفق بالمعلومات، وتُبيّن هذه العلامات أن المحتوى ربما يكون قد أُنشئ باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، أو جرى تعديله، أو قد يكون مُضللًا. وفي التحليل التجميعي، ارتبطت العلامات بانخفاض طفيف، ولكنه ذو دلالة إحصائية، في مستوى المصداقية المتصورة للمعلومات المُضللة المُنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي. تُعدّ هذه النتيجة مشجعة، ولكنها ليست متسقة في جميع الحالات، ويخلص التقرير إلى وجود تباين أكبر بكثير في أدلة التصنيف مقارنةً بالأدلة المتعلقة بالمعلومات التصحيحية الوقائية.

ونظرًا لمحدودية الأدلة المتاحة، يوجد تباين ملحوظ في التأثيرات؛ بل إن بعض الدراسات لم ترصد أي تأثير على الإطلاق. فقد تُسهم علامات التصنيف في تقليل المصداقية في بعض الحالات، دون أن يكون لها الأثر نفسه في حالات أخرى. يُركّز هذا التقييم على أهمية العوامل المُعدِّلة المحتملة، بما في ذلك تصميم العلامة، وصياغتها، وطريقة عرضها، ونوع المحتوى، وبيئة التجربة، ومصدر العلامة. وبعبارة أخرى، فإن كيفية تصميم العلامات وتطبيقها لا تقل أهمية عن قرار استخدامها من الأساس.

كما أن قاعدة الأدلة المتعلقة بالعلامات ما زالت محدودة؛ فالدراسات التي أُجريت على هذه العينة الصغيرة نسبيًا كانت تُركّز بصورة شبه كاملة على المشاركين في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل من الصعب تحديد مدى فعالية العلامات في مختلف اللغات والثقافات والأنظمة القانونية. وعليه، فإن الاستنتاج الصحيح ليس أن العلامات غير فعّالة، بل إنها قد تكون مفيدة، ولكن بشرط أن تراعي الشركات تصميم هذه العلامات وتختبرها في سياقات متنوعة، بدلًا من افتراض فعاليتها تلقائيًا في جميع البيئات.

الخاتمة

يُسلّط هذا الملخص المُوجّه لصنّاع السياسات الضوء على نمطٍ متغيّرٍ من المخاطر؛ فالمعلومات المُضللة التي تُنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي النصية تُشكّل تهديدًا إقناعيًا أكبر من تلك المعلومات التي تنشئها أنظمة الذكاء الاصطناعي المرئية. ومع ذلك، لا يُلغي هذا مخاطر التزييف العميق أو غيرها من الوسائط الاصطناعية، وإنما يشير إلى الضرورة الواقعة على صُنّاع السياسات بعدم السماح للخداع البصري بأن يصرف انتباههم عن القوة الإقناعية المتزايدة للنصوص الزائفة المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي.

يؤكد هذا التقرير نتائج التقييمات السابقة التي أجرتها الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE) [3]، [4] ويقترح استجابتين عمليتين؛ حيث تتمثل الاستجابة الأولى في تقديم المعلومات التصحيحية الوقائية، والتي تُعدّ التدخل الأكثر اتساقًا ودعمًا في قاعدة الأدلة الحالية، لا سيّما عند تقديمها قبل التعرّض للمحتوى المُضلل وعندما تُسهم في تحسين قدرة الأفراد على التقييم السليم. أمّا الاستجابة الثانية، فهي تصنيف المحتوى، الذي يمكن أن يكون مفيدًا أيضًا، إلا أن فعاليته تختلف باختلاف السياق، وتكون علامات التصنيف أكثر فاعلية عند تصميمها بعناية وتطبيقها بوضوح واتساق.

تتعلق النقطة الأخيرة بالأدلة نفسها؛ فما زال معظم مناطق العالم خارج نطاق الأبحاث الحالية، ويحدّ ذلك من قدرة صنّاع السياسات والمنصّات ومطوّري نماذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة على فهم كيفية انتشار هذه المخاطر عبر اللغات والثقافات والأنظمة الإعلامية المختلفة. ولذلك، فإن إجراء أبحاث مستقلة، والاستمرار في تجميع الأدلة وتحليلها، وتحسين وصول الباحثين إلى بيانات المنصّات والنماذج، تُعد أمورًا ضرورية. ومن دون ذلك، ستظل السياسات العامة ذات طابع تفاعلي، وغير مكتملة، وضيقة النطاق في بيئة معلوماتية سريعة التطوّر.

المراجع

[1] S. Valenzuela ،P. N. Howard ،I. Trauthig] International Panel on the Information Environment (وآخرون)]، "The Role of Generative AI Use in 2024 Elections Worldwide," Zurich، سويسرا: IPIE, 2025. Technical Paper, TP2025.2, doi: 10.61452/HZUE9853.

[2] S. ،S. Valenzuela ،A. Herasimenka] International Panel on the Information Environment Boulianne، F. Esser ،L. M. Given ،S. Lewandowsky ،E. M. Navarro-López ،P. N. Howard (وآخرون)]، "Effects of Misinformation Produced with Generative AI and its Countermeasures: A Meta-Analysis of Experimental Scientific Evidence," Zurich، سويسرا: IPIE, 2026. Synthesis Report, SR2026.2, doi: 10.61452/UGTR3022.

[3] International Panel on the Information Environment، "Countermeasures for Mitigating Digital Misinformation: A Systematic Review," IPIE, Zurich، سويسرا، SR2023.1، يوليو 2023. [على الإنترنت]. متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://www.ipie.info/research/sr2023-1

[4] International Panel on the Information Environment، "Platform Responses to Misinformation: A Meta-Analysis of Data," IPIE, Zurich، سويسرا، SR2023.2، يوليو 2023. [على الإنترنت]. متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://www.ipie.info/research/sr2023-2

شكر وتقدير

المساهمون

مؤلفو المُسوَّدة: أليكساندر هيراسيمنكا (عالم استشاري، المملكة المتحدة)، سيباستيان فالينزويلا (كبير المسؤولين العلميين في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ورئيس لجنة العلوم والمنهجية، تشيلي)، شيلي بوليان (عضو لجنة العلوم والمنهجية في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، كندا)، فرانك إيسر (عضو لجنة العلوم والمنهجية في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، سويسرا)، ليزا إم. جيفن (عضو لجنة العلوم والمنهجية في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، كندا/ أستراليا)، ستيفان ليفاندوفسكي (عضو لجنة العلوم والمنهجية في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، أستراليا /المملكة المتحدة)، إيفا إم. نافارو-لويز (عضو لجنة العلوم والمنهجية في الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية، إسبانيا/ المملكة المتحدة/ المكسيك)، فيليب هوارد (رئيس الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ومديرها التنفيذي، كندا/ المملكة المتحدة). المساعدان البحثيان: آنا جورج، وشيانلينجتشن وانج. المراجعات العامة المستقلة: جورج جورجاراكيس، وماتياس هارر. التصميم: دومينيكو دي دونا. التدقيق: بيفرلي سايكس. كما نُعْرب عن امتناننا للدعم الذي قدمته أمانة الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE): لولا جيمفيرير، جيسيكا جولد، فيكتوريا شولتز، دونا سيمور، آنا شتايندر، وأليكس يونج.

الممولون

تعرب الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE) عن امتنانها للدعم المقدم من مموليها. للاطلاع على القائمة الكاملة لشركاء التمويل يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.ipie.info. الآراء والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير تعبّر عن الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية ولا تعكس بالضرورة آراء الممولين.

إقرار الإعلان عن المصالح

روعي تطوير ومراجعة تقارير الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية بواسطة شبكة عالمية من الباحثين والعلماء الاستشاريين الذين يشكّلون لجانًا علمية متخصصة وفرق مساهمة. ويقوم جميع المساهمين والمراجعين بإكمال إقرارات الإعلانات عن المصالح، التي تخضع للمراجعة من قِبَل الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية في مراحل العمل المناسبة.

الاقتباس المُفضَّل

يوفر الملخص الذي أعدته الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية من أجل صنّاع السياسات عرضًا عالي المستوى لحصيلة المعرفة المتاحة، ويستهدف جمهورًا عريضًا؛ بينما يستفيد *التقرير التجميعي* الذي أعدته الهيئة المذكورة من تقنيات التحليل البَعْدِي العلمية والمراجعة المنهجية والأدوات الأخرى لتجميع الأدلة وتعميم المعرفة وبناء الإجماع العلمي، ويستهدف جمهور الخبراء. تتناول *الورقة الفنية* الصادرة عن الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية مسائل تتعلق بالمنهجية أو تُقدِّم تحليلًا للسياسات حول مشكلة تنظيمية بعينها. جميع التقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية: (www.IPIE.info).

يجب اقتباس هذه الوثيقة على النحو التالي:

International Panel on the Information Environment [A. Herasimenka, S. Valenzuela, S. Boulianne, F. Esser, L. M. Given, S. Lewandowsky, E. M. Navarro-López, P. N. Howard (eds.)], "Responding to Generative AI Misinformation: Results from a Scientific Meta-Analysis," Zurich, Switzerland: IPIE, 2026. Summary for Policymakers, .SFP2026.2, doi: 10.61452/ZKHB1792

معلومات حقوق التأليف والنشر

هذا العمل مُرخَّص بموجب نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-NC-SA 4.0)

حول الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE)

تُعَدّ الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية منظمة علمية مستقلة وعالمية ملتزمة بتوفير المعرفة العلمية الأكثر فاعلية حول التهديدات التي تتعرّض لها البيئة المعلوماتية في العالم. وتتمثل مهمة الهيئة، التي تتخذ من سويسرا مقرًا لها، في تزويد واضعي السياسات والصناعة والمجتمع المدني بتقييمات علمية مستقلة حول البيئة المعلوماتية العالمية من خلال تنظيم البحوث وتقييمها والارتقاء بها، بهدف واسع النطاق يتمثل في تحسين البيئة المعلوماتية العالمية؛ حيث يساهم مئات الباحثين من جميع أنحاء العالم في إعداد تقارير الهيئة ذات الصلة.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى التواصل مع الهيئة الدولية المعنية بالبيئة المعلوماتية (IPIE)، عبر البريد الإلكتروني secretariat@IPIE.info. Seefeldstrasse 123, P.O. Box, 8034 Zurich، سويسرا.

الهيئة الدولية المعنية
بالبيئة المعلوماتية

Seefeldstrasse 123
P.O. Box 8034 Zurich
سويسرا